انقلاب ١٩٨٠ في تركيا

في ١٢ سبتمبر ١٩٨٠ حدث انقلاب عسكري بجمهورية تركيا، الذي تزعمه الجنرال كنعان ايفرين مع مجموعة من الضباط، نشأوا على فكرة حماية المبادئ الأساسية للجمهورية التركية كما وضعها اتاتورك، وكان المبدأ الرئيس فيها الفكر الكمالي واعتقادهم بأن سبب تدهور الامبراطورية العثمانية واندحارها عسكرياً كان لارتباطها بالأقطار العربية والإسلامية، وكان تخوفهم من الصعود الملحوظ للتيار الإسلامي في الانتخابات التركية، وكان الانقلاب مدعوما من الولايات المتحدة الأمريكية حيث قالت الخارجية الأمريكية " أولادنا نجحوا فيها "، وكانت أمريكا قد فقدت حليفها الرئيسي في المنطقة بعد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، فتلقت تركيا مبالغ كبيرة من المساعدات الاقتصادية ، من قبل منظمة التعاون والتنمية ، والمساعدات العسكرية من حلف شمال الأطلسي. وخلال الثلاث سنوات الأولى من الحكم العسكري بعد الانقلاب تم إعدام واعتقال ٦٥٠.٠٠٠ شخص ومحاكمة الآلاف، ووقوع العديد من حالات الوفاة بسبب التعذيب كما تم نفي عدد كبير ، واختفى كثيرون آخرون ، وكان ثالث انقلاب تشهده تركيا خلال ٢٠ عاما (بعد انقلاب ١٩٦٠ وانقلاب١٩٧١). شكل هذا الانقلاب ملامح البلاد لثلاثة عقود، كما يعتبر هذا الانقلاب الأكثر دموية.

ومن أهم أسباب الانقلاب فشل حزب الشعب الجمهوري في الانتخابات، وقام الجيش التركي بنهج سياسة النزاع، لتصعيد التوتر وتأجيجه وخلق جو ملائم لظهور العنف السياسي بين اليساريين واليمينيين، الذين خاضوا حربا بالوكالة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي فتم حل البرلمان والأحزاب السياسية وتولى كنعان إيفيرين رئاسة مجلس الأمن القومي التركي وتولى مهمة تسيير شئون البلاد إلى حين إجراء انتخابات رئاسية، والتي أسفرت عن انتخابه رئيسًا في نوفمبر ١٩٨٢بنسبة "٩٠% " من الأصوات، ثم قام بعرض دستور جديد على استفتاء قام فيه بتحصين نفسه وجنرالات الانقلاب من المحاكمة في المادة ١٥، وعزز الدستور من دور الجيش في الحياة المدنية بذريعة حماية الجمهورية والعلمانية في المادتين ٣٥و ٨٥ من الدستور التركي. وبعد مرور ٣٠ عامًا على الانقلاب تمكن حزب العدالة والتنمية الذي يتزعمه رجب طيب أردوغان من تعديل عشرات المواد من ذلك الدستور، بما فيها حصانة العسكر، الأمر الذي سمح للمحاكم متابعة الانقلابيين واصدار في حقهم الحكم المؤبد.

الوضع الاقتصادي

عرفت تركيا خلال السبعينات ، ازمة اقتصادية حادة ، تعود جذورها إلى الخمسينات، تحولت إلى معضلة حقيقية امام الحكومات التركية طيلة السبعينات، فقد شهدت تركيا في ستينات القرن

العشرين معدلات نمو في عدد السكان بنسبة ٢.٣% سنوياً ، انعكس بدوره على الوضع الاجتماعي ، فنصف مليون شاب تركي يضافون إلى سوق العمل سنوياً ، مما زاد بمستوى نسبة البطالة ١-٥% ، الذي ادى بدوره إلى زيادة الهجرة من الريف إلى المدينة لا سيما مدن إسطنبول وانقرة، اللتان شهدتا ارتفاعاً كبيراً في عدد السكان ٦-٧ % سنوياً، وكانت لهذه الهجرة القروية انعكاساتها الخطيرة على الوضع الاقتصادي، خصوصا بعد ارتفاع نسبة استعمال الآلات والمكننة الحديثة في الفلاحة ، فانتشرت الاحياء السكنية الفقيرة حول المدن والتي شهدت الكثير من حوادث العنف في السبعينات. ومن أسباب تضرر الاقتصاد ارتفاع التضخم ليصل سنة ١٩٧٦ رقم ٢٠% ثم ٤٠% عام ١٩٧٧ ثم ٦٠% عام ١٩٧٨ . ووصلت نسبة التضخم في فبراير ١٩٨٠ إلى ١٣٧% في حين اخذ مستوى المعيشة يقل تدريجياً . وارتفعت نسبة البطالة خلال السبعينات إذ بلغ عدد العاطلين حتى عام ١٩٧٧ أكثر من مليوني عاطل ليرتفع إلى ٣ ملايين عاطل في العامين التاليين ، ووصل عدد العاطلين عشية الانقلاب ٣.٦٣٤.٠٠٠ عاطل بالتحديد. واثقلت الديون الخارجية كاهل الاقتصاد التركي فقد وصلت عام ١٩٧٠ إلى ٢,٢ بليون دولار أمريكي وارتفع إلى ١٢.٥ بليون دولار أمريكي في نهاية ١٩٧٧ ، وفي عام ١٩٧٩ وصل إلى أكثر من ١٥ بليون دولار أمريكي. ومن الاسباب الخارجية ازمة النفط سنة ١٩٧٣ ، والتي اضرت بالاقتصاد التركي، فضلا عن ايقاف استقبال العمال الاتراك في دول أوروبا الغربية.

الوضع السياسي

وظهر سنة ١٩٧٢م حزب السلامة الوطني بزعامة نجم الدين أربكان وكان أول حزب ذو ميول إسلامية في تركيا العلمانية منذ سقوط الخلافة العثمانية. وقد استغل هذا الحزب حالة تعطش الأتراك للإسلام، وحقق نجاحًا كبيرًا في انتخابات سنة ١٩٧٣م وحصل على ثالث أعلى نسبة أصوات في المجلس النيابي، واشترك الحزب في حكومة ائتلافية مع حزب الشعب الجمهوري، وأصبح نجم الدين أربكان نائبًا لرئيس الوزراء، وزادت شعبية حزب السلامة وارتفعت مكانته خاصة بعد الغزو التركي لقبرص، وترجمت هذه الشعبية في انتخابات سنة ١٩٧٥م إذ حصل الحزب على ثاني أعلى نسبة أصوات في المجلس النيابي. وفي هذه الفترة برز أيضًا على الساحة التركية حزب الحركة الملية بزعامة ألب أرسلان توكيس وهو حزب قومي عنصري، لكنه لا يعادي الإسلام، وكان يتمتع بمليشيا عسكرية تدعمه، والذي حقق نجاحًا ملحوظًا في الانتخابات.

كانت الولايات المتحدة الأمريكية صاحبة النفوذ الأول في تركيا تراقب هذه النشاطات الجديدة، خاصة مع التقارب الحادث بين حزب السلامة الوطني وحزب الحركة الملية، ومع زيادة شعبية

الاتجاه الإسلامي بدأت المخاوف تتحول إلى هواجس وشيكة الحدوث، لذلك رأت أمريكا أن توقف هذا النشاط الإسلامي المتنامي بانقلاب عسكري يلغي ولو مؤقتًا شعار الحرية الذي ظهرت هذه الأحزاب من خلاله. لتجنب تأثيرات انتصار الثورة الإسلامية عام ١٩٧٩ في إيران التي تجاور تركيا من جهة الشرق. وتميزت السبعينات بالصراعات المسلحة بين اليمين واليسار، كحروب بالوكالة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي. ولخلق ذريعة تسمح له بالتدخل الحاسم، قام الجيش التركي بنهج سياسة النزاع، لتصعيد الصراعات وتأجيجها؛ ومن الأسباب التي استغلها الأنقلابيون تدهور الوضع الأمني حيث انتشرت ظاهرة العنف السياسي، وبلغت أرقام هذه الأحداث في السنتين الأخيرتين قبل انقلاب عام ١٩٨٠ ذروتها ويرجع سبب ذلك إلى تعدد القوى والحركات السياسية المتخاصمة والمتناقضة في ما بينها، التي كانت ترغب كل على حدة السيطرة على الدولة والمجتمع وتسييرها وفق مبادئها واهدافها، ومما زاد في تفاقم العنف تعدد القوميات والأقليات والأديان. وكان للنقابات العمالية دور في نشر الدعايات السياسية والاقتصادية في المصانع واقامة المظاهرات والمسيرات الاحتجاجية التي كانت تحمل طابع التحدي والعصيان مما اوقف المصانع عن العمل ، مما أدى إلى انخفاض الانتاج وشحة البضائع في الاسواق وارتفاع الاسعار. وظهرت الحركات الطلابية التي تنوعت جمعياتهم وازدادت نشاطاتهم السياسية ، فتحولت الجامعات إلى مسرح للجدل والتصادم بالسلاح بين الطلبة.

وظهرت الجمعيات السرية والارهابية ذات التوجه اليميني واليساري، بلغ عددها مطلع السبعينات نحو اربعين جمعية، مدعومة فكريا وماديا من الخارج، وقامت بنشر الرعب والخطف والقتل وسلب البنوك وقطع الطرق، والهجوم على مؤسسات الدولة ، ومقرات الاحزاب والجمعيات والصحف ، والمقاهي والفنادق والمطاعم السياحية . مما دعا الحكومة إلى إعلان الأحكام العرفية في ثلاث عشرة ولاية وإقالة وزير الداخلية عرفان اوزاي دنبلي من منصبه. فازداد عدد القتلى سنة ١٩٧٩ في كل البلاد ليصل معدله ٢٠ قتيلاً في اليوم . فكان الضباط الاتراك يرون أن الوقت قد حان للتدخل ، فقرروا تقديم رسالة إلى الأحزاب جميعها عن طريق رئيس الجمهورية. وازدادت ظاهرة الاغتيالات السياسية لتشمل مسؤولين سياسيين كبار، فقد اغتيل رئيس الوزراء السابق نهاد ايريم، على ايدي منظمة ديف سول اليسارية المتطرفة، انتقاماً منه لإقدامه على حل التنظيمات النقابية والطلابية ، واعلان الاحكام العرفية لمواجهة التمرد الكردي شرقي البلاد.

أحداث الانقلاب

في الساعة الواحدة بعد ظهر يوم ١٢ سبتمبر ١٩٨٠م اذيع البيان العسكري الأول في الاذاعة والتلفزيون وقرأه كنعان ايفرين وبين فيه اسباب الانقلاب وطبيعته واهدافه، معتبرا أن الأزمة التي عاشتها البلاد تهدد بقاء الدولة والشعب، ودعا إلى التمسك بمبادئ أتاتورك وان يشنوا نضالاً ضد ما سماه بالفوضى والإرهاب.

وكان للولايات المتحدة الأمريكية دورا في الانقلاب فقد اعترف مدير مكتب السي آي أي في أنقرة آنذاك بول هنزي بأن وكالته كانت تقف وراء الانقلاب. وبعد ذلك خرج البيان الثاني للانقلابيين الذي تضمن حل حكومة سليمان ديميريل والمجلس الوطني التركي الكبير ، ورفع الحصانة البرلمانية عن اعضائه. وجاء البيان الثالث متضمناً اعتقال زعماء الاحزاب السياسية ، بولنت أجاويد ، وسليمان ديميريل ، ونجم الدين أربكان ، وألب أرسلان توركيش ، اضافة إلى عدد من البرلمانيين والزعماء النقابيين. وتم تشكيل «مجلس الأمن القومي» من قبل كنعان ايفرين وقادة الانقلاب العسكري الأربعة. وهو الهيأة التي حكمت تركيا لحين اجراء الانتخابات العامة في تشرين الثاني ١٩٨٣ ، إذ تولى قادة المناطق العسكرية مهام الحكام المدنيين في ٦٧ مقاطعة تركية.

نتائج الانقلاب

توقف العنف بين الخصوم السياسيين فجأة بعد الانقلاب ، الأمر الذي تم تفسيره على أن الجيش وراء الفتنة السياسية والاجتماعية أواخر السبعينات ، جعل الناس ترحب بالانقلاب بعد توقف العنف، وتم تعيين كنعان أيفرين، الذي كان في تلك الفترة رئيسا لهيئة أركان القوات المسلحة التركية، رئيسا للجمهورية ولم يغادر مهامه على رأس الدولة التركية إلا سنة ١٩٨٩. وبلغت حصيلة حكم الجنرال كنعان إيفرن: اعتقال ٦٥٠.٠٠٠ شخص، ومحاكمة ٢٣٠.٠٠٠ شخص، و٥١٧ حكما بالإعدام، و٢٩٩ حالة وفاة بسبب التعذيب. كما انتحر ٤٣ شخصًا وقُتلَ ١٦أثناء هروبهم، واعتبار الآلاف في عداد المفقودين، ناهيك عن إقالة ٣٦٥٤ مدرسا و ٤٧ قاضيًا و١٢٠ أستاذًا جامعيا، ورصدت الأجهزة الأمنية التابعة للانقلاب مليون ونصف مواطنٍ تركي وقيدتهم في سجلات الأمن كمطلوبين أمنيًا وخطر على الأمن القومي التركي، وفر ٣٠ ألف شخص من المعارضين والمفكرين وطلبوا حق اللجوء السياسي خارج تركيا. وقد قال كنعان أيفرين في كلمة سنة ١٩٨٤ في إشارة لمن أعدموا بعد الانقلاب: «"هل كان علينا أن نطعمهم في السجن لسنوات بدلا من أن نشنقهم؟"».

- **الحصانة**

لم يتعرض قادة الانقلاب في تركيا إلى المحاسبة على ما اقترفوه، حيث كانوا بمنأى عن المتابعة القضائية، بفضل البند ١٥ الذي أقحم في دستور ١٩٨٢ والذي أعطاهم حصانة متينة. فعاش الأنقلابيون حياة آمنة مطمئنة طيلة ثلاثين سنة.

وفي الذكرى الثلاثين لانقلاب ١٩٨٠، صوت الأتراك في استفتاء على إصلاحات الدستور الذي كتب خلال الحُكم العسكري للبلاد. وأهم تلك الاصلاحات إلغاء المادة رقم ١٥ المؤقتة في الدستور ، والتي كانت تمنع مُلاحقة قادة الانقلاب أمام المحاكم. وعلى الصعيد الاجتماعي، فتمنح الإصلاحات الموظّفين والعمال المزيد من الحريات النقابية وحقّ التنظيم والإضراب، كما تمنح المرأة والطفل والمُعوَّقين، حقوقا واسعة. وفي يوم الاثنين ١٣ سبتمبر ٢٠١٠ احتفل حزب العدالة والتنمية بفوزه في الاستفتاء.

- **المحاكمة**

طالب عدد من المواطنين المتضررين بسبب انقلاب ١٩٨٠ بمحاكمة زعماء انقلاب، إلا أن المتابعة القضائية تسقط بالتقادم في تركيا بعد ٣٠ سنة. رغم تنظيم الاستفتاء على التعديل الدستوري سنة ٢٠١٠، لم يعد قادة الانقلاب من الناحية التقنية عرضة للمساءلة القضائية فيما يتعلق بجريمة قلب الحكومة. وكانت رغبة أغلب الحقوقيين والمتضررين أن يُعترف بأن الانقلاب العسكري كان جريمة أهم بالنسبة لهم من ادخال جنرال مسن إلى السجن. وفي سنة ٢٠١٠ هدد كنعان ايفرين بالانتحار إذا ما سيق إلى المحكمة. وخلال ترأس رجب طيب أردوغان للجمهورية التركية، بدأت في ٤ أبريل ٢٠١٢ أول محاكمة في تاريخ تركيا تستهدف منفذي انقلاب عسكري، ولم يعد على قيد الحياة من قادة انقلاب ١٩٨٠ إلا القائد السابق لسلاح الجو تحسين شاهين وكنعان أيفرين قائد المجموعة العسكرية والرئيس السابق للجمهورية ، فيما توفي الجنرال نجاة تومر قائد القوات البحرية التركية الأسبق في ٣٠ مايو ٢٠١١، قبل ساعات من مثوله أمام المدعى العام للتحقيق. وتم إعفاء الجنرالين السابقين بسبب وضعهما الصحي من المشاركة في العديد من جلسات المحاكمة، فتحدثوا أمام محكمة الجنايات في أنقرة عبر الدائرة التلفزيونية المغلقة. وفي ٢٥ أكتوبر ٢٠١٣ طالب المدعي العام التركي بالسجن المؤبد لقائد الانقلاب في تركيا الجنرال كنعان إيفرن. وفي ١٨ يونيو ٢٠١٤ صدر الحكم بالسجن المؤبد على كل من الرئيس التركي الأسبق كنعان إيفرين وقائد القوات الجوية الأسبق تحسين شاهين كايا، لدورهما في انقلاب عسكري العام ١٩٨٠، واتهم إيفرين (٩٦ عاما) وكايا (٨٩ عاماً) بتمهيد الطريق أمام تدخل عسكري في تركيا.